انماط الاستثمار النفطي :

الاستثمار النفطي : الاسلوب او الطريقة التي يتم بموجبها استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معينين من قبل مجموعة من الشركات والمستثمرين .

وقد اختبرت صناعة النفط العالمية منذبدايتها في القرن التاسع عشر مجموعة من الانماط على وفق تطورها التاريخي ، وهي :

١- الامتيازات النفطية التقليدية .

٢- المشاركة او المناصفة بالارباح .

٣- المقاولة النفطية .

٤- الاستثمار الوطني المباشر .

٥- المشاركة النفطية والتملك الكلي .

اولا –الامتيازات النفطية (التقليدية) :

ويعد من الاشكال او الانماط الكلاسيكية في الاستثمار النفطي وقد ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية وسياسية واقتصادية معروفة الان بشكل كامل ، حيث سيطرت الشركات النفطية العالمية (الشقيقات السبعة) على اغلب المصالح والاستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام .

ثانيا- المشاركة او المناصفة بالارباح :

يقوم هذا النمط على مشاركة البلد المنتج للنفط والشركة الاحتكارية للنفط و بدأ العمل به في المنطقة العربية في بداية عقد الخمسينات من قرن العشرين .

ثالثا – المقاولة النفطية :

يعتبر واحد من انماط الاستثمار النفطي الذي بدأت الدول الاخذ به بعد حركة التأميمات التي جرت في بعض الدول النفطية .

ويقوم هذا النمط على اساس تعاقد طرف وطني في البلدان الوطنية مع طرف اجنبي للقيام ببعض الفعاليات النفطية مقابل الحصول على حصة او نصيب من العوائد النفطية . وقد اعتمد هذا النمط من الدول النفطية لتحسين شروط استغلال ثروته النفطية .

وقد ظهر هذا الشكل لأول مرة في المكسيك عام ١٩٤٨ وفي اندونيسيا عام ١٩٦٢ وفي ايران عام ١٩٦٦ وفي العراق عام ١٩٦٧ .

رابعا – الاستثمار الوطني المباشر :

يقوم هذا النمط على اساس قيام الحكومة من خلال أحدى مؤسساتها النفطية باستغلال ثروة البلد النفطية بشكل مستقل .أو الاستفادة من بعض الخبرات الوطنية والاجنبية . وبما أن البلد صاحب الثروة هو من سيقوم باستغلالها فان الاستثمار والمساحة المستغلة والاطراف المستفيدة ، وكذلك العوائد تعود الى الدولة .

خامسا – المشاركة النفطية والتملك الكلي :

يعتبر هذا النمط من تنظيم العلاقة الاستثمارية بين الدول النفطية والشركات الاجنبية من الصيغ الجديدة التي أخذ بعا بعض دول الخليج العربي ، مع قيام بعض الدول بتأميم صناعتها النفطية مثل ليبيا والجزائر والعراق ، ورغم ان هذا النمط تعود جذوره من حيثطبيعة المشاركة الى فترات زمنية سابقة ، الا ان طرحه جاء بصيغ تقابل او بديلة للتأميم .

التركز الاحتكاري في الصناعة النفطية :

طبيعة التركز الاحتكاري :

اتفق اغلب الاقتصاديين على ان صناعة النفط تقع بين اطار نموذج احتكار القلة ، ويظهر ذلك من خلال سلوك الشركات النفطية الاحتكارية لاسيما بعد اتفاقية اكناكري عام ١٩٢٨ والتي من اهم مبادئها جعل جميع الشركات المنضوية تحت الكارتل يتبعون سياسة موحدة لمنع فائض الانتاج أو تهديد الاسعار والاسواق وانتهت الاتفاقية عام ١٩٤٧ ولكن سلوك الشركات بقي كما لوكان هناك اتفاق فيما بينهم (نيوجرسي ، شل ، انكلو – ايرانية) .

وهذا ناجم عن جملة من العناصر التي تتوفر في الصناعة النفطية ممايجعلها اقرب الى الاحتكار منه الى المنافسة . وهذه العناصر هي :

١- طبيعة مادة النفط من حيث تركز انتاجها في بعض المناطق وخلوها في مناطق اخرى حسب التوزيع الجغرافي لها .

٢- ارتفاع درجة المخاطرة في هذا النوع من الفعاليات الاقتصادية .

٣- ارتفاع حجم الاستثمارات التي تحتاجها الصناعة وفي كل مراحلها .

٤- طبيعة المرونة الكلية والتفصيلية للطلب على النفط الخام ومنتجاته وانخفاض تكاليف انتاجه ، وتتعدد مراحل عمليات الانتاج النفطي وطبيعة الطلب على النفط الخام ومنتجاته من حيث العوامل المؤثرة فيه سواء كانت سياسية أو اقتصادية .

كما ان الشركات الاحتكارية السبعة حاولت توزيع عبء المخاطر فيما بينها للدخول في مشاريع مشتركة وبالتالي المساعدة على نشوء التركز الاحتكاري ، يدفعها في ذلك رغبتها في أحكام سيطرتها على هذه الصناعة .

وبالفعل تمكن الكارتل الدولي من مد اعماله الى كافة ارجاء العالم وبمختلف المشاريع في مجال النفط في الصناعات الاخرى . وتصل نسبة التركيز الاحتكاري في الدول النفطية بين (٧٠ - ١٠٠%) وفي كل مراحل الصناعة النفطية .